الاعتدال في الخطاب السياسي وأثره في بناء الهوية الوطنية العراقية

أ.م. د. مؤيد جبير محمود*

الملخص:

تحاول هذه الدراسة الموجزة أن تبين تأثير الاعتدال في الخطاب السياسي كسلوك لفظي ممارس في بناء وتعزيز الهوية العراقية الوطنية (الهوية السياسية)، فهناك علاقة بين طبيعة الخطاب السياسي وبين طبيعة الهوية. وعلى هذا بينت الدراسة معاني كلا من الاعتدال والخطاب والهوية، ومرتكزات الهوية العراقية والتحديات التي تواجهها في سياق وصفي تحليلي لهذه الاشكالية، وكيفية حلها، وذلك بالتأكيد على ضرورة الاعتدال في الخطاب من أجل التحول الى الخطاب الوطني بدل خطاب الهويات الفرعية.

Abstract

This brief study attempts to show the effect of moderation in political discourse as a verbal behavior practiced in building and strengthening the Iraqi national identity (political identity). There is a relationship between the nature of political discourse and the nature of identity. Accordingly, the study showed the meanings of moderation, discourse and identity, the pillars of Iraqi identity and its challenges in a descriptive and analytical context of this problem, and how to solve it by emphasizing the necessity of moderation in the discourse in order to move into the national discourse instead of the discourse of sub-identities.

المقدمة

يمثل الخطاب السياسي واحداً من أهم النشاطات الانسانية، وهو مصطلح يراده منه التعبير عن الأفكار والقناعات والرؤى السياسية بقصد التأثير في المتلقي، وايجاد أطر للتواصل. وعلى هذا فإن أهمية الموضوع تكمن في النتائج المترتبة على ممارسة الخطاب السياسي، فهو إما أن يكون أداةً لاشاعة لغة

* كلية القانون والعلوم السياسية/جامعة الانبار sa.mo208@uoanbar,edu.iq

التطرف والكراهية وزعزعة الاستقرار الاجتماعي وفض عرى السلام، أو يكون أداةً لبناء السلم والاستقرار وتعزيز الهوية الوطنية. ومن هنا تتأتى أهمية موضوع الاعتدال في الخطاب السياسي في العراق، لما له من تأثيرات على مسار العملية السياسية وواقع الدولة العراقية وهويتها الوطنية. وأرتأى الباحث أن يقارب الهوية الوطنية من منظور لغة خطاب الاعتدال في التعبير عن التوجهات الفكرية والقناعات والمواقف السياسية، وكل ما يرتبط به في بناء هوية سياسية وطنية للعراق الجديد.

أهمية الدراسة :تكمن أهمية هذه الدراسة في القيمة التي يجسدها مصطلح الاعتدال في الممارسة اليومية للخطاب السياسي، وأثر هذه الممارسة في حياة المجتمعات، وعلى هذا الأساس يحظى هذا الموضوع، أو يجب أن يحظى باهتمامات الاكاديميين والباحثين من مختلف التخصصات، وبلاشك فإن دراسة الاعتدال في حقل العلوم السياسية يأتي في مقدمة ذلك، نظراً لحساسية الخطاب السياسي، والآثار المهمة الذي تترتب عليه على مختلف الصعد. فهو إما أن يكون خطاباُ بناءً، أو أن يكون على العكس من ذلك أداة تجريف وتفكيك للأسس التي تقوم عليها حياة الأمم والشعوب.

الاشكالية : تطرح هذه الدراسة تساؤلاً أساسياً عن علاقة الخطاب المعتدل بالهوية الوطنية، فهل يمكن للخطاب السياسي المعتدل أن يسهم في بناء هوية سياسية وطنية تستوعب التنوع الاثني والديني والسياسي والاجتماعي في العراق؟ وما هي طبيعة العلاقة بين الخطاب السياسي والهوية الوطنية؟ وهل ساهم الخطاب السياسي للقوى السياسية بعد عام 2003 في عملية بناء الهوية الوطنية أم كان سببا في تقويضها؟ وهل ساهم الدستور العراقي الجديد الذي صاغته تلك القوى عام 2005 في تلك العملية؟ وهل هناك حاجة الى اعادة صياغة الخطاب السياسي في المرحلة القادمة بما يتلائم ومتطلبات بناء الهوية الوطنية؟ وما هي متطلبات ومرتكزات الخطاب الوطني المطلوب؟.

الفرضية: إن الخطاب السياسي للقوى السياسية بعد 2003 شكل احد أهم المعاول في دك مداميك الهوية الوطنية العراقية وان عملية بناء الهوية الوطنية العراقية لا بد من أن تنطلق من اعادة صياغة الخطاب السياسي لتلك القوى ليكون خطاباً معتدلاً بما يعزز من عملية بناء الهوية والوحدة الوطنية.

حدود الدراسة :نظراُ لتعدد الخطاب السياسي في العراق، فإن هذا الدراسة لن تركز على مسألة تقسيم انواع الخطابات، ومع هذا فإنها تعني جميع الخطابات، الرسمية وغير الرسمية، سواء كانت صادرة من

شخصية او مؤسسة حكومية، أو صادر من قائد سياسي أو زعيم حزبي، أو أي جهة أو عنوان يمكن أن تكون للغة خطابه أثر في مسار الاحداث السياسية أو الاجتماعية أو أي مجال آخر.

المنهج : اعتمد الباحث في دراستة على المنهجين الاستقرائي والتحليلي في تحليل المظاهر العامة للخطاب السياسي العراقي وجزئياته، وتحليل الاتجاهات العامة فيه، واثر الاعتدال من عدمه في طبيعة هذا الخطاب.

الهيكلية :قُسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث، جاء المبحث الأول منها تحت عنوان: في معنى الاعتدال والخطاب السياسي والهوية الوطنية–اضاءة مفاهيمية. أما المبحث الثاني فقد انتظم بعنوان: الخطاب السياسي من منظور وطني (الواقع والمطلوب). ثم كان عنوان المبحث الثالث : مرتكزات وتحديات بناء الهوية والخطاب الوطني

أولاً_ في معنى الاعتدال والخطاب السياسي والهوية الوطنية–اضاءة مفاهيمية

دأبت الدراسات الاجتماعية والدراسات الانسانية على الاستعانة بما تحويه المعاجم والقواميس اللغوية للمصطلحات المراد تناولها، فالمعنى اللغوي يضبط المعنى الاصطلاحي ويحدد المنهج الذي يفسر المفهوم، وبهذا تدخل اللغة كعنصر أساسي في شرح الكلمات والمصطلحات ومعانيها ودلالاتها في سياق الاستخدام التداولي، وعليه لابد لنا من الانطلاق أولا من المعاني الدقيقة للكلمات كمفاتيح أساسية، أو كمقدمة ضرورية لإدراك المعنى والوصول الى الغاية المنشود، ولكي يبقى البحث محددا بإطار منهجي تكون اللغة أساسه والمنهج عموده، حتى يبتنى ويكتمل المعنى، وتشرح الماهية شرحا منهجيا وافيا. وبموجب هذا الفهم نجد من الضرورة بمكان أن نغوص الى أعماق معاني الكلمات التي تشكل منها موضوع بحثنا هذا.

1: في معنى الاعتدال

ينصرف الاعتدال لغة الى معان عدة ولكنها متقاربة في معانيها وآفاقها المعرفية، وهو يقترب جدا من معاني كلمات أخرى وربما يبتعد قليلا عن غيرها. وهي جميعها تتحرك في فلك دائرة معرفية واحدة. فكلمة

الاعتدال مشتقة من العدل، وهو الاقتصاد أو القصد في الأمور، أي التوسط فيها وعدم مجاوزة الحد[1]، وهذا يقترب من مفهوم الوسطية الذي يستخدم كثيرا في الأدبيات الدينية، كمنهج يتطابق مع الرؤية الإلهية القائمة أساسا على الاعتدال وعدم التطرف، أو المغالاة في فهم النصوص الدينية، وكيفية تطبيقها على المؤمنين[2]. ولا نريد حقا الاسهاب في المعاني اللغوية، بقدر ما نريد أن نضيئ المناطق المعتمة لغويا في فهمنا للمصطلحات، وحدود استخدامها فهي مفتاح للولوج الى جوهر المصطلحات وماهيتها ودلالاتها في إطار الاستعمال التداولي اليومي في اللغة والخطاب والتواصل الاجتماعي.

وعليه فإن الاعتدال اصطلاحا هو: الاقتصاد في استخدام الكلمات، وانتقائها بشكل مدرك ومفهوم من قبل المتحدث، وعدم الافراط او التفريط. ويقترب الاعتدال فهما واستخداما من مصطلح (الوسطية) التي تعني القرار أو الموقف او الحالة بين نقيضيين أو معنيين. والاعتدال في المواقف هو اللين وعدم التطرف " ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك"[3]. والاعتدال في الدين يقتضي الابتعاد عن التشدد، والاطلاقية في تفسير النصوص الدينية لأن هذه النصوص تحتمل أكثر من وجه، واكثر من تفسير، ولها من الامكانية التأويلية ما يجعلها متعذرة على الفهم الأحادي، فضلا عن تعذرها في أن تكون حكرا على فهم مدرسة فكرية أو سياسية واحدة، أو مذهب فقهي واحد. فالاعتدال يعني فعل كل فضيلة والابتعاد عن أية رذيلة. وهو يُؤسس على منهج وسطي في في الفهم والتعامل والتواصل الانساني، ويؤكد حقيقية ان كل شيء في هذا الكون نسبي، وغير مطلق ، ما عدا حقيقة وجود الله فهي بالنسبة لنها حقيقية مطلقة. ولكن لابد من الاشارة الى ان حتى وجود الله سبحانه وتعالى لا يتسم بصفة الاطلاقية، والحقيقة المبرهن على وجودها، او المحسوسة بالنسبة للعديد من المدارس الفكرية التي تعتمد في معارفها على مصادر تجريبية حسية[4]. ان منهج الاعتدال وان اختلفت المدراس الفكرية والفقهية في تعريفه، سواء

---

[1] – ينظر : تعريف ومعنى الاعتدال، معجم المعاني الجامع، انترنت، تاريخ الزيارة 2021/7/29، الساعة: 9: 38 م، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/

[2] – ينظر: معنى الوسطية ،مجلة الباحث الاسلامي، العدد76، 1426 ، الانترنت ، تاريخ الزيارة: 2021/7/30، الساعة 10:15 م ، متاحة على الموقع الالكتروني التالي :http://www.alifta.net

[3] القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية 259.

[4] ينظر: غنار سكيربك و نلز غيلجي، تاريخ الفكر الغربي، ترجمة حيدر حاج اسماعيل، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص 479.

كان مصدرها السماء أم العقل ام التجربة يتطلب من الجميع الانفتاح على الآخر وقبوله، والتحاور معه، بصرف النظر عن ما يؤمن به من أفكار دينية او سياسية، أو فكرية. فقبول الآخر، وعدم نفيه، يعزز من حالة الاستقرار النفسي والاجتماعي والأمني.

والاعتدال يجب ان يرتبط بقيم التسامح التي تحترم آدمية الانسان، وترسخ قيم العدل والمساواة والانصاف. والدول المتمدنة في العالم اليوم لم تصل الى ما وصلت اليه الا من خلال نشر هذه القيم الانسانية السامية. والتسامح هو حجر الزاوية، والأساس المتين الذي تستند اليه منظومة الحريات العالمية، وجزء أساس من منظومة حقوق الانسان في العالم[1]. إن هاتين المنظومتين اللتان تتفق عليهما معظم دول العالم اليوم اصبحتا معيارا لقياس آدمية الدول، وازدهارها، وتقدمها. وكذلك فهما مقدمتان ضروريتان لدخول أي دولة الى نادي العالم الحر، والدول المتقدمة.

إن الاعتدال في السياسة أو الاعتدال في الخطاب السياسي اصبح واحدا من اهم المطالب الجماهيرية، فهو الذي يؤمن للدولة سلميتها، وقوتها ورفاهيتها، كما انه يشيع الأمن والسلم الداخليين، وكذلك الأمن والسلام العالمي كأهم ركنين في مجال العلاقات الدولية[2]. فالاعتدال السياسي في الخطاب والسلوك والقرارات والخطط والسياسات ينعكس حتما في واقع الفرد والمجتمع والدولة على المستوى الداخلي، وعلى العلاقات الدولية والسياسات الخارجية على المستوى الخارجي.

2: في معنى الخطاب السياسي

في اللغة فإن الخطاب هو مصدر للفعل خَطَبَ ، والخطاب قي لسان العرب: هو من المخاطبة، أي مراجعة الكلام، وخطب الخاطب على المنبر، والخطبة عند العرب هي الكلام المنشور لمسجع[3]. واصطلاحا فالخطاب: هو الكلام المؤثر الكافي والمقنع في مقاصده، وهو ما يتضمن فهم الفكرة المراد ايصالها للمخاطب والاحساس بها، ومن ثم التعبير عنها بالالفاظ والرموز، لتصل الى الناس بقصد افهامهم، ومن ثم التأثير فيهم واقناعهم ، لاحداث التغيير المطلوب أو تحقيق الهدف المنشود. وفي

[1] ينظر : لطفي حاتم ، موضوعات في الفكر السياسي المعاصر، ط1، بلا دار نشر، بلا دولة نشر، 2010، ص ص 25-27.

[2] المصدر نفسه ، ص 23.

[3] ابن منظور ابي الفضل جمال الدين الافريقي، لسان العرب، ج1،ط1، دار صادر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت، 1995، ص 361.

اصطلاح اللغة فإن الخطاب في حالة فعل، من حيث أن اللغة ممارسة تحتاج فاعلا، وتؤدي من الوظائف ما يقترن بتأدية أدوار سياسية اواجتماعية او ثقافية بعينها، وقد تنصف لغة الخطاب الى معالجة موضوع من الموضوعات المعرفية. والخطاب يكون بين طرفين، خطيب، ومخاطب، وهذا يعني ان هناك حالة تفاعلية تواصلية بين طرفين. ومن غير حالة التفاعل والتواصل أو الاتصال لا معنى للخطاب[1]. أما بنية الخطاب فهي عبارة عن نصوص ذات دلالات محددة، وهذه النصوص قطعا تعكس الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي الذي انتج الخطاب. وهذا يضع عنصرا آخرا لبنية الخطاب فابالاضافة الى عنصري التفاعل الخطيب والمخاطب(المتكلم والمتلقي) هناك البيئة التي يجري فيها الخطاب؛ فالبيئة تؤثر سلبا أو ايجابا، أو تكون عنصرا مؤثرا في طبيعة الخطاب وكينونته[2].

ومصطلح الخطاب السياسي يطلق عادة على خطاب السلطة الحاكمة او الحركات او الأحزاب ، التي تحمل برامج سياسية، وهذا يعني انه خطاب موجه لتحقيق مقصد سياسي ليؤثر في المتلقي واقناعه. وبالمعنى السياسي قد يتضمن الخطاب أجندة سياسية يسعى المرسل الى ترسيخها في اذهان الأفراد او الجماعات المستهدفة من الخطاب. فالخطاب بهذا المعنى لن يكون خطابا عفويا، او تلقائيا بل إنه خطاب مقصود ومدروس ومخطط له. وعلى هذا الاساس فإن الخطاب السياسي يظهر ميلا كبيرا في استخدامه الرموز والدلالات بغية التأثير في عواطف المخاطبين ليحقق اهدافه وغاياته[3].

ويمكن تعريف الخطاب السياسي: بأنه منظومة من الأفكار ، تشكلت عبر تراكم معرفي نابع من استقراء الواقع بكل مكوناته الثقافية والاجتماعية والسيكلوجية، وتمحورت عبر انساق آيديولوجية مستمدة من التصورات السياسية المنبثقة من التراث أو الحداثة، والتي تختلف في آلياتها ونظمها حسب مستوى النضج الفكري، والوعي بمتطلبات المجتمع ، ومدى ارتباطها بمستوى الأداء الحركي في عملية التغيير والتنمية والحضور الوجودي[4].

---

[1] ينظر: مهى محمود ابراهيم العتوم، تحليل الخطاب في النقد العربي الحديث: دراسة مقارنة في النظرية والمنهج، اطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية، الاردن،2014، ص 15.

[2] عامر عفيف شديد، الخطاب السياسي لحركة حماس قبل وبعد 2006 ، حدود الثابت والمتغير، فلسطين، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة بريزيت،2010 ص2 .

[3] – عبد الوهاب المسيري، في الخطاب والمصطلح الصهيوني، دراسة نظرية وتطبيقية، دار الشروق، القاهرة ، 2005، ص27.

[4] – الزواوي بغورة، مفهوم الخطاب عند ميشيل فوكو، المجلس الاعلى للثقافة ، القاهرة، 2000، ص 248.

وكذلك فإن الخطاب السياسي هو : تركيب من الجمل موجه عن قصد الى المتلقي، بقصد التأثير فيه واقناعه بمضمون الخطاب، عن طريق الشرح والتحليل والاثارة...وهو نظام فكري يتضمن مجموعة من المفاهيم لجانب معين من الواقع الاجتماعي بغية تملكه معرفيا ، ومن ثم تفهم منطقه الداخلي"[1].

والخطاب عموما، والخطاب السياسي خصوصا، يمثل نشاطا تواصليا موجها طالما أنه يرمي أو يسعى الى تحقيق هدف، لذلك يحظى الخطاب باهتمام شديد من ناحية اختيار جوامع الكلم (الكلمات القليلة ذات المعاني الواسعة الجامعة)، ولأنه يؤثر على الافكار والمضامين، فتقل مادته اللفظية ويتسع المعنى الدلالي لتلك الالفاظ، فالمرسل يهتم بالفكرة ولايعير الكثير من الاهتمام للألفاظ، وهذا يؤكد بأن الفكرة في الخطاب السياسي هي الأصل[2].

وفي التحليل السياسي تكتسب أهمية بنية الخطاب ومضامينه أهمية كبيرة، فمن خلال الخطاب السياسي يمكن التعرف على مضامين الافكار التي يتحدث بها الآخرون، والنوايا التي تقبع خلف كلمات الخطاب، والاهداف التي يسعى الآخرون الى تحقيقها من خلال الخطاب. ان منهج تحليل المضمون اصبح منهجا أساسيا في العلوم الاجتماعية، وهو اداة ثورية معرفية، فلم تعد العلوم تقف عن حدود الكلمات وألفاظها، بل أن تحليل المضمون يتعدى هذه حدود المعاني ويتخطاها؛ في محاولة لسبر أغوار معانيها الدفينة، وغاياتها الكامنة، ومراميها المتوارية[3]. لهذا يفترض على من ينتج الخطاب الانتباه الى صياغاته اللفظية، ودلالة معانيه المستخدمة، لما لها من أثر في المتلقي الطرف الثاني في معادلة الخطاب. وطالما الخطاب السياسي هو خطاب اقناعي لهذا يجب ان يكتب بلغة عالية الدبلوماسية، لينة هينة سهلة الفهم، وجميلة المبنى وعظيمة المعنى، معتدلة غير متطرفة، قوية غير ضعيفة، تحتوي فن الممكن، وحرفية السياسة. والخطاب يقوم على الاتصال بين الكاتب والقارئ من خلال النص، وبهذا يكون الخطاب في مفهومه العام " نظام فكري يتضمن مجموعة من المفاهيم والمقولات النظرية حول جانب معين من الواقع الاجتماعي، من اجل تملكه معرفيا ثم تفهم منطقه[4].

---

[1] محمد عبد العليم، دراسة في الخطاب السياسي، مجلة المنار ، العدد7 ، السنة الاولى، تموز، باريس، 1985، ص 18.

[2] عبد الهادي الشهري، استراتيجيات الخطاب –مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديدة المتحدة ، بنغازي، ليبيا، 2004، ، 149.

[3] ينظر: كريم محمد حمزة، تحليل المضمون: الخطاب كمادة للبحث، ط1، دار ومكتبة البصائر، بيروت، 2012، ص ص 34-35.

[4] – محمد سيد احمد علي اليمني، الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية، اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة المينا، مصر، 2002 ، ص 85.

3: في معنى الهوية

هذا المصطلح شأنه شأن اكثرية المصطلحات الاجتماعية يعاني من مشكلة الترجمة عند نقله من المجال المعرفي الغربي الى المجال المعرفي العربي، فالهوية مصطلح ارتبط بظهور الدولة القومية في أوربا، وكذلك ارتبط بالمفهوم القانوني للجنسية والمواطنة فيها. غير أن الباحثين والمتخصين العرب يميلون الى استخدام مفردة الهُوية للتعبير عن الذات والآخر، ربما هذه الكلمة تنطبق على الآخر اكثر من انطباقها على الذات، لأنها مشتقة من الضمير (هو)، وهذه واحدة من الاشكاليات التي تعاني منها الأدبيات العربية بسبب مشكلة الترجمة من اللغات الاخرى الى اللغة العربية، فليس كل ما عُرِب الى لغتنا هو مطابق تماما للمعنى الدقيق الاصلي للكلمات المعربة[1].

وفي اللغة الانكليزية فإن كلمة الهوية هي (identity) والتي تعني مطابقة الشيئ لذاته وتحققه وتميزه في ذاته، بمعنى الشبه او النظير[2]. والهوية تعبر عن الذات الروحية والمادية معا، ولقد تناولت الفلسفات والمدارس الفكرية على مر العصور مصطلح الهوية تناولا موسعا وعميقا في محاولات مستمرة لتفسير الطبيعة العقلية والنفسية للانسان، وتحديد ماهيته وسبر أغوارها في سياق البحث المتواصل عن تحقيق افضل الظروف والشروط الانسانية له بوصفه كائن اجتماعي عاقل[3].

ومن أجل ذلك كله طرحت اسئلة أساسية في سياق البحث الفلسفي والاجتماعي والنفسي منها : أيها الأنسان اعرف نفسك بنفسك، ومعرفة الذات شرط ضروري لمعرفة الآخر، وكلما زاد الانسان معرفة بذاته، كلما كان أكثر قدرة للتحكم في سلوكه، والتأثير في سلوك الآخرين، وفهم الآخر[4]. ومنذ ديكارت شهدت الدراسات عن معنى الهوية تطورات علمية متميزة، واتبعت منهجية الشك كمقدمة ضرورية للمعرفة الحقة(أنا أفكر إذا أنا موجود) ، بمعنى دحض المنهجية الاطلاقية في التفكير، واتباع المنهجية النسبية في التعامل مع المعطى المعرفي(الفلسفي، النفسي، الاجتماعي)[5]. وجون لوك في تعريفه (الأنا والذات)، يعتقد

---

[1] جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج2، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ، 1979، ص ص529-530.

[2] ينظر : ينظر : قاموس أوكسفورد، انترنت، على الموقع التالي: https://www.wordreference.com/enar/oxford

[3] – محمد تميم، أوراق في منهج التغيير، سلسلة "اخترت لكم"، العدد 5، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، 2000، ص10.

[4] – عبد الله سليمان أبو كاشف، نحو بناء نموذج لمفهوم الهوية في العالم الثالث، مجلة المنار، العدد 8، باريس، 1985، ص18.

[5] – غنار سكيربك و نلز غيلجي، مصدر سبق ذكره، ص 409.

ان اكتساب المرء لهويته يتحدد في النهاية من خلال عملية التفاعل بين الفكر والشعور، أي أن إدراك الانسان لذاته الحقة لا يتم الا من خلال الاطار الفكري الذي تجري فيه عملية التفاعل والتواصل لعقل الانسان مع ذاته (شعوره) [1].

ومعرفة الذات تتيح معرفة الآخر ضمن ثنائية التماثل والتمايز، فلكل شخص وجماعة هوية تميزه عن غيره، ومعايير التمييز تختلف ضمن سلسلة من الحلقات المتداخلة، فهوية شخص ما تميزه عن غيره حتى ضمن العائلة الواحدة، فمعيار التمييز قد يكون معرفيا او نفسيا او فسيولوجيا، ومع الجماعات الاخرى قد يكون دينيا او مذهبيا أو عرقيا[2].

و يمكن القول، إن صورة الهوية تتبلور من تفاعل العلاقة بين الذات والآخرين والتي يمكن أن تتخذ المستويات الثلاثة الآتية[3]:

1- الصورة التي تكونها الشخصية عن ذاتها (الوعي).

2- الصورة التي يكونها الآخرون عن الشخصية (الأنموذج-المرجع).

3- الصورة التي تعتقد الشخصية أن الآخرين قد كوّنوها عن ذاتها (اللاوعي المتوقع).

ويبقى تفاعل هذه الصورة والمستويات فيما بينها بشكل فعّال ما يمنح الهوية الحضور والتجذر والفعالية. ومن ذلك يتضح، أن الهوية تضم كل العناصر والخصائص المادية والمعنوية التي تحدد وجود الفرد/الجماعة وكينونتها التي تميزها بشكل عام عن الجماعات الاجتماعية الأخرى. ولكن وجود كينونة متمايزة ومتفردة عن الآخرين لا يكفي في حد ذاته لتحديد هوية الجماعة ما لم يصاحبه وعي الجماعة بهذه الخصائص والعناصر المكونة لذاتها وإدراكها لها.

ويمكن تعريف الهوية بأنها:(مجموعة من السمات والخصائص العامة التي تميز مجتمع ما، أو شعب ما، أو أمة ما، وتعطيها شخصية متفردة شريطة أن تعي هذه الخصوصية. أذ تعطي الهوية لأعضاء هذه الجماعة إحساساً بالانتماء إلى كيان اجتماعي معين (كبيراً كان أم صغيراً) مما يجعلها تدين له بالولاء)[1].

---

[1] سلمى بو شعيبة، "الشخص والهوية: تحليل نصوص فلسفية"، موقع تفلسف الإلكتروني، تاريخ الزيارة: 2020/10/14، الساعة/ 9:33 ص، متاح على الموقع الالكتروني التالي: www.Tafalsouf.orgfree.com

[2] فالح عبد الجبار وهشام داود، الإثنية والدولة (الأكراد في العراق وإيران وتركيا)، معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت، 2006، ص459.

[3] أحمد غالب، محي، الهوية العراقية، دراسة في اشكالية البناء والاستمرارية، بغداد، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، 2010، ص11.

وبموجب هذا التعريف يمكن ان يكون الاعتدال في الخطاب السياسي مقدمة لترميم الهوية، واعادة بنائها في مجتمعنا العراقي الذي يتميز بطابعه المتعدد، وافتقاده الى ضمانات رصية تحول من غير تراجع هويتنا الوطنية عن مكانتها في عقول ونفوس الشعب العراقي. وتظل الهوية الوطنية هي الاطار العام أو الوعاء الذي يشمل جميع التنوعات الثقافية والاثنية. والدعوة الى اعلاء شان الهوية السياسية الوطنية لا يعني باي حال من الأحول إلغاء الحقوق العامة والحقوق السياسية التي ينبغي أن يتمتع بها جميع المواطنين.

ثانياً: الخطاب السياسي من منظور وطني (الواقع والمطلوب)

تبرز إشكالية الهوية في المجتمعات المتعددة، ذات التنوع الشديد دينيا واثنيا وطائفيا، وهذه الاشكالية تتجسد في تزاحم الهويات الفرعية ومنافستها للهوية الوطنية. وهذا التزاحم لايظهر الا في الفواصل التاريخية الدقيقية التي تمر فيها الأمم والدول.

ان الخطاب عموما والخطاب السياسي خصوصا هو من اهم أدوات التعبير عن الهويات، وفي العراق وفي مرحلة المعارضة السياسية لنظام الحكم السابق تميز الخطاب السياسي للقوى السياسية المعارضة آنذاك بالدعوة الى التغيير الديمقراطي، وبناء نظام ديمقراطي بديلا عن نظام الحكم السابق، بوصفه نظامَ حكمٍ ديكتاتوري يقمع الحريات، ويضطهد المعارضين السياسيين، ولا يؤمن بالتعددية السياسية بما فيها من تعددية أحزاب وصحافة.

1: ملامح الخطاب السياسي بعد 2003:

أ_ غياب المضامين الوطنية للخطاب

ان مرحلة ما بعد العام 2003، وفيما يتعلق بطبيعة النظام السياسي في العراق اتسمت الهوية الوطنية فيه بضعف حضورها في الحقل التداولي السياسي والعام باستثناء حالات محدودة بقيت ضمن إطار اهتمامات النخب الثقافية وبعض من الشخصيات السياسية. ويمكن تفسير هذا التراجع او الضعف كنتيجة لصعود الهويات الفرعية، اذ انعكست في تصميم النظام السياسي، ليقوم على أساس الحصص المكوناتية.

[1] سليمان بختي، تبلور الهوية عبر النموذج والوعي، مجلة فكر، العدد 85، بيروت، 2004، ص87.

وحاولت القوى السياسية أن تعبر عن مضامين تطلعاتها ومخاوفها من خلال تأكيدها على هوياتها الفرعية، والمطالبة المستمرة من خلال المواقف والسياسات والاعلام على ضرورة توزيع الامتيازات السياسية على أساس حصة كل مكون. لقد نقلت القوى السياسية معها آيديولوجياتها وافكارها التي كانت تتبناها اثناء مرحلة المعارضة السياسية الى واجهة العملية السياسية، وأصرت على ان يكون البناء المؤسسي مبنيا على أساس حصة وحجم كل مكون في العراق[1]. لهذا فإن الدستور العراقي الجديد جاء انعكاسا لقناعات تلك القوى، فلم تتقبل فكرة أخرى غير فكرتها السياسية المصممة على أساس ان يكون العراق السياسي، عراقا مكوناتيا. وربما فات هذه القوى التفكير بالنتائج السلبية التي يمكن ان تنعكس على الهوية الوطنية، التي تراجعت كثيرا خلال المرحلة السابقة. إذ لم تحظ موضوعة الهوية بالاهتمام اللازم على الرغم من تأكيد العديد من المتخصصين والباجثين على وجود أزمة هوية على المستوى الوطني، ولم تتنبه الى خطورة اغفال واهمال ما يمكن للهوية الوطنية ان تلعبه من دور في تعزيز الاستقرار السياسي والامني، والوحدة الوطنية التي من شأنها ان تعزز من قوة الدولة، وتماسك مجتمعها.

وهنا لابد من الاشارة الى الدور الذي مارسته الادارة الامريكية في مرحلة ما بعد احتلال العراق 2003، فقد ساهمت ادارة الرئيس الامريكي الاسبق جورج بوش في فرض تشكيل النظام السياسي في العراق وفق منطق المحاصصة الاثنية بين المكونات العراقية ، املا في اضعاف مفهوم الهوية الوطنية والتي كانت صمام امان للعراقيين، ومصدر قوة وتصدي حيال اي اعتداءات خارجية على امن وسيادة العراق ، حيث ان تفكيك الهوية العراقية الى مكوناتها الفرعية سيسهل وفق المنظور الامريكي بقاء قوات الاحتلال وتضعف اي مقاومة وطنية تسعى لاخراجها من العراق .

ب_ صعود خطاب الهويات الفرعية

من اسوأ التحديات التي يواجهها أي مجتمع، وأي دولة هو تحدي الانقسام بمعناه السياسي والاجتماعي والثقافي والسياسي والطائفي والعرقي والديني... الخ. وظاهرة الانقسام في المجتمع العراقي ظاهرة ليست بالجديدة ويمكن ارجاعها الى مراحل

[1] فريق ابحاث: ديناميكيات النزاع في العراق (تقييم استراتيجي)، معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت، ط1، 2007، ص12.

موغلة في تاريخ العراق الوسيط والحديث[1]. الا ان توظيف ذلك الانقسام سياسيا لم يألفه تاريخ العراق الا بعد 2003 ، حيث عملت القوى السياسية على توظيف الانقسامات المجتمعية سياسيا بهدف تكريس البقاء في السلطة مما افقد الهوية الوطنية العراقية قدرتها على الصمود والمطاولة .

ونتيجة لضعف الهوية الوطنية تصاعد بالمقابل الخطاب السياسي المكوناتي، وراح كل حزب سياسي، أو مجموعة مهتمة بالعمل السياسي تعبر عن هويتها الفرعية عبر مجموعة من الخطابات السياسية (بعضها يدافع عن الطائفة، واخرى متشددة توظف الاتقسامات والحكايات التاريخية لتحقيق اهداف سياسية). إن أكثرية الاحزاب السياسية في العراق اندفعت بقوة الى الواجهة السياسية مستفيدة من فضاء الحرية الواسع، في ظل دولة مفككة البنية، مبعثرة الأجزاء؛ ومأزومة الهوية. إن اختلاف الأحزاب والقوى السياسية من حيث اختلاف أيديولوجيتها ورؤاها الفكرية انعكس في واقع العملية السياسية، وطبيعة الخطابات السياسية السائدة فيه. ولاسيما امتلاك هذه الأحزاب والقوى لوسائل اعلام خاصة بها (فضائيات، صحف، مجلات) مستخدمة إياها في الدفاع عن مصالحها، وتصوراتها الحزبية والسياسية من غير النظر الى المصالح الوطنية العليا. فجرى التأكيد من خلال خطاباتها وبرامجها ورسائلها السياسية على مضامين غير الوطنية بموجب المعايير العلمية والموضوعية. وتأكيدها المتواصل على هويتها السياسية الطائفية أو المذهبية او العرقية أو الدينية[2]. مما أسهم في خلق بيئة متوترة أمنيا واجتماعيا وسياسيا، تسببت فيما بعد بعمليات عنف مسلحة وقعت في العراق للأعوام 2005–2006– 2007 والتي كادت أن تدخل العراق في مرحلة خطيرة يتسديها شبح احتمالية تفكك العراق وانقسامه الى قوميات وطوائف.

يمكن القول إن الخطابات السياسية لمعظم الفضائيات العراقية للفترة من 2005 وحتى 2014 كانت تنطلق من خلفيات غير وطنية. وهي واحدة من أهم أسباب ما اصطلح على تسميته فيما بعد بـ(الحرب الاهلية). فالركون الى اشتراطات الهوية الفرعية التي تعبر عن الدين او المذهب او العرق قاد الى نتائج كارثية منها: غياب الحديث عن الهوية الوطنية العراقية، وغياب الخطابات المعتدلة (الوسطية) الملتزمة، وانعدام الثقة، وانتشار المخاوف، وتقلص مساحة العقلانية السياسية، وضعب الخطابات الوطنية، وأصوات

[1] ميثم الجنابي، فلسفة الهوية العراقية، ط1، دار أفكار للدراسات والنشر، دمشق، 2012، ص 6.

[2] فريق أبحاث، ديناميكيات النزاع في العراق(تقييم استراتيجي)، مصدر سبق ذكره، ص13.

الوطنيين في ظل تنامي وتصاعد دعوات العنف واصوات السلاح. ووجد الداعون الى وأد الفتنة والعودة الى الفضاء الوطني أنهم معزولون اجتماعيا وسياسيا، وربما يغردون خارج السرب الذي انساق طواعية خلف الدعوات المكوناتية.

وفي الواقع تسبب سوء فهم لحالة التوازن بين الهويات الوطنية والهويات الفرعية في أزمة هوياتها لازلنا نعاني من آثارها الى يومنا هذا. فالحكمة السياسية –كما في كل البلدان المتقدمة والمتعددة اجتماعيا واثنيا – تقتضي رسم حدود واضحة بين الهويات الفرعية والهوية الوطنية. فالهوية الوطنية هي الوعاء السياسي الذي يحتضن ويضم جميع المكونات. هذا الوعاء يقوم على اساس القواسم المشتركة التي يمكن ان تكون جادة صلبة يقف عليها جميع العراقيين ويلتقون عندها[1].

والهوية التي يجب ان نسعى لتقويتها أو بنائها هي تلك الهوية المتعالية عن الذات الدنيا، وهي تترفع أن تقع في براثن الإنغلاق والتعصب، وتتحرر من الاعتقاد الشعبي (الخاطئ) بتفضيل جماعة على أخرى، أو تكفيرها. فقبول الآخر على الرغم من الاختلاف العقائدي والثقافي معه هو مقدمة سليمة للتعاون، والعمل على تطوير اطار ثقافي جامع ينطلق من المشتراكات ويتجاوز المختلف فيه، أو المتنازع حوله تاريخيا ودينيا وثقافيا.

ويبقى السؤال ماهو مضمون الهوية العراقية، هل هي عراقوية كما يشير الى ذلك الباحثان ميثم الجنابي وسليم مطر؟، أم انها قومية عربية، وان كانت قومية عربية فماذا عن القوميات الأخرى؟ وهل هي هوية حضارية ضاربة في جذورها عمق التاريخ العراقي لتمتد الى الحضارات العراقية القديمة الآشورية والبالبلية والأكدية؟ أم هي دينية؟، وان كانت كذلك فهل هي مسيحية أم اسلامية ام صابئية؟ وان كانت اسلامية فهل هي شيعية أم سنية؟

2: نحو خطاب سياسي وطني: رؤى ومقاربات

ان عقلنة الخطاب السياسي الرسمي وغير الرسمي يجب أن يكون من ضمن الخطط والأهداف التي يرسمها منهج الاعتدال في كل شيئ، بالشكل الذي يؤسس لوضع يعاد الاعتبار فيه للهوية الوطنية، وعلى

[1] غاريث ستانسفيلد، الانتقال إلى الديمقراطية: الإرث التاريخي، والهويات الصاعدة والميول الرجعية في المجتمع العراقي، حفريات سوسيولوجية، مصدر سبق ذكره، ص351.

القوى السياسية مغادرة كل الخطابات التحريضية المتعصبة، وتنطلق الى الفضاء الوطني وان تكون الهوية السياسية العراقية هي الهوية الوطنية، وأن تحظى بالاعتزاز القومي، ان يعتز العرب والكرد والتركمان والمسيح والصابئة وبقية المكونات الاثنية الأخرى بالهوية العراقية وبالوطن العراقي. وأن يكون لهذه الهوية رموز يتفق عليها جميع العراقيين . ان تماسك المجتمع يعتمد على اتفاق افراده على رموز وسمات وخصائص معينة للهوية. وأن يكون لهذا الهوية روح ، هي روح المواطنة ، باعتبارها سلوكا واعيا وفعالا خاصا بالشخص باعتباره كائنا يملك العقل ومساهما في الدولة، وتميز المواطنة العقلانية والحكمة، ولها قابلية للتوجيه، وتخضع للثقافة السياسية الرسمية (الثقافة التعددية المساهمة)[1].

ان مهمة تكوين هوية وطنية كانت ولاتزال مهمة غاية في الصعوبة، ولكنها مهمة ليست مستحيلة فهناك عناصر مشتركة يمكن البدء منها، التاريخ، والجغرافية والعادات والتقاليد والثقافة وحتى المزاج الشعبي، نستدعي من التاريخ صفاحاته المضيئة ونبتعد عن عن كل مايثير الفرقة، أن نتحاور مع بعضنا كعراقيين، ومع جماعاتنا الخاصة بثقافاتنا الفرعية، فليس هنا ثمة تناقض بين ان تكون عراقيا وفي الوقت ذاته عربيا او كرديا، سنيا او شيعيا، مسلما او مسيحيا. فدول متقدمة كثيرة استطاعات ان تطور سماتها المشتركة وتؤسس لهوية وطنية جامعة؛ بلجيكا وسويسرا والولايات المتحدة الامريكية وغيرها كثيرة هي النماذج التي يمكن ان نسوقها هنا في معرض الحديث عن الدول المتنوعة اثنيا ودينيا .

ان غياب العقلانية السياسية يعني سيادة الروح الراديكالية المنغلقة على حساب الروح الوطنية، وارتهان الارادة الوطنية الى الارادات الفئوية والحزبية. وهذا يعني أننا امام انسداد للأفق الوطني، والتأسيس لمشروع فوضوي بلا بدائل وواحدية عقائدية سياسية بلا روح ثقافية وطنية[2]. في النهاية سيجد الجميع انفسهم– وبعد سنوات من الضياع والفوضى وهدر الأموال وتخريب الدولة والاقتصاد والعقد الاجتماعي والنفسية العراقية– على طاولة الحوار والتفاهم ليضعوا خارطة طريق سياسية تنتشلهم من مرحلة التيهة المؤلمة التي وضعوا انفسهم فيها. فالاعتدال هو جوهر العقلانية ، وهي بدورها منهج سياسة، وحياة وتطلع الى المستقبل، وبلا عقلانية تبقى الأمم والشعوب تخوض وتغوص في أوحال الرجعية والتخلف،

[1] للمزيد عن الثقافة السياسية التعددية ينظر: مؤيد جبير محمود، واقع ومستقبل الثقافة السياسية التعددية في الفكر العراقي المعاصر، بغداد، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، 2005.

[2] ميثم الجنابي مصدر سبق ذكره، ص31.

وحبيسة الماضي، وحبيسة النص. والعقلانية السياسية أيضا هي الكوة التي يتطلع من خلالها العقلاء الوطنيون الى المستقبل برؤية تنظر الى الماضي كمدرسة للدروس والعبر، والى النص التاريخي نظرة متحركة غير جامدة، تأويلية تسحب النص الى الواقع بمنهجية تجديدية، ترتكز على الاعتدال كضرورة نسبية لتفكيك قبضة المطلق على الحراك الانساني.

ثالثاً: مرتكزات وتحديات بناء الهوية والخطاب الوطني

إن الهوية العراقية –على الرغم من مضي مايقرب عن القرن من الزمن على تأسيس الدولة العراقية– لاتزال في عملية صيرورة مستمرة نتيجة لفشل الأنظمة السياسية العراقية المتعاقبة على ايجاد هوية عراقية يؤمن بها جميع العراقيين. ان قوة الجذب الشديدة التي توجهها الهويات الفرعية الى مراكزها على حساب الهوية العراقية السياسية الوطنية أدت الى بقاء مجموعات وقطاعات عديدة من الشعب العراقي معتزة بهوياتها الفرعية أكثر من الهوية العراقية، وهناك مجموعات أخرى تتطلع الى الانفصال عن العراق واقامة دولة مستقلة خاصة بها. ان دقة الظرف التي تعيشها الدولة العراقية، واستمرار عدد من الأزمات المتعذرة عن الحل يضع وحدة العراق وهويته على حافة التفكك والانهيار؛ مما يتوجب على الجميع من بذل الجهود لاعادة قراءة الواقع بموجب رؤية سياسية وطنية، موضوعية وعقلانية، بعيدا عن لغة الانفعالات، والثقافات الفرعية.

1: مرتكزات الهوية الوطنية

ان بناء الهوية العراقية يستدعي وضع مرتكزات رصينة لها ومن هذه المرتكزات:

أ– اعادة تعريف الهوية العراقية، واعادة النظر في عناصرها، ودلالاتها السياسية، وتوصيفاتها القانونية، وان تكون جزءا أساسيا من الشخصية العراقية. وفي الحقيقة مشكلة الهوية في العراق ليست مشكلة مرتبطة بعراق ما بعد الاحتلال ، فثمة مشكلة بنيوية صاحبت تأسيس الهوية العراقية منذ تأسيس الدولة الحديثة الى يومنا هذا. وقد تنبه القادة السياسيون الذين أسسوا العراق الى مشكلة الضعف الهوياتي في العراق منذ وقت مبكر. ومن هنا فإن سمات الضعف الهوياتي لم تكن سمات سياسية فقط، بل هي حالة من الضعف والوهن العام شمل جميع جوانب المشكلة. فالمجتمع العراقي افتقد ولايزال الى التوافق

الاجتماعي والثقافي حول كثير من الموضوعات ومنها: الدين والسياسة والتاريخ والرموز. بمعنى عدم الاتفاق حول الماضي والحاضر، ويبقى المستقبل مرهون في ضمير هذه الأجيال[1].

وفي هذا السياق نتفق مع التوصيف العقلاني القائل بأن الهوية العراقية الوطنية يجب أن تكون هوية سياسية، تقوم على المشتركات، وتسموا بالفضائل والقيم الوطنية الأصيلة ولا تهبط الى تلك المستويات الدنيا التي يقبع فيها الانعزاليون والماضويون. وان يصار الى اعادة تعريف الرموز السياسية، واعادة قراءة التاريخ العراقي المشترك، ووضع تاريخ جديد يتناسب والتطلعات الوطنية، لا بالتزييف والابتكار والكذب. ولكن بقراءة التاريخ القديم والحديث بمنهجية علمية جديدة تقدم فهما وطنيا جديدا للتاريخ والجغرافية والانسان، ليكون محل اتفاق واعتزاز للجميع، وان يتشكل فهم للاحداث المؤلمة التي وقعت للعراقيين على انها تندرج في إطار الصراع من أجل الوطن. ان هذه مهمة الخبراء من علماء السياسية والانثروبولجيا والاجتماع والتاريخ والجغرافية، بل كل المتخصصين في الشان الانساني.

ب- الاتفاق على رموز وقادة وطنيين ليكونوا محل للاعتزاز الوتفاخر بين العراقيين جميعا، أما الرموز والقادة التاريخيين الخاصيين بالمجموعات الدينية والمذهبية والقومية العراقية فيجري الاحتفال بهم ضمن حدود الهوية الفرعية على ان لا يكونوا مثارا للانقسام والنزاع الوطني. أي ان تحترم كل المكونات رموز المكونات الأخرى مهما كان موقفها الديني والتاريخي منها. فالاعتراف بالآخر مقدمة لقبوله والتعايش والتعاون معه ضمن اطار الوحدة الوطنية والهوية العراقية السياسية. وبالتالي تكون الهوية الوطنية كما عرفها " انتوني دي سميث" الهوية: اعادة انتاج واعادة تفسير دائم للرموز والقيم والذكريات والاساطير والتراث الذي يميز الامم ويعرف به الافراد"[2].

ج- الإيمان بأن الدستور هو الاطار القانوني الشرعي الذي يحتكم اليه الجميع في الحفاظ على حقوقهم السياسية، وعلى مصالحهم الوطنية والمكوناتية، وادارة الشأن السياسي، وان يكون موضع احترام (وتقديس)[3]. وان كان هناك من ثغرات، أو اشكاليات في بنيته القانونية، وانعكاساتها السياسية، او في

[1] عبد الرزاق الحسني، تأريخ العراق السياسي الحديث، ط7، دار الرافدين للطباعة والنشر، بيروت ، 2008، ص228.

[2] انتوني دي سميث ، الوطنية، النظرية والايديولوجيا والتاريخ، طهران مؤسسة مطالعات ملي، 2005، ص33.

[3] ينظر : فالح عبد الجبار: دستور العراق-العلاقات الاثنية والدينية، دون تاريخ، انترنت :www.minorityrights.org

المباني والصياغات اللغوية وابعادها فيجب ان تكون الدعوة الى تعديله وفقا للآليات الدستورية والقانوية، وبموجب الإرادة الوطنية بعيدا عن الارادات المكوناتية الضيقة.

د–الايمان الراسخ بان طبيعة الخطابات السياسية الرسمية وغير الرسمية لها علاقة مباشرة في الاستقرار السياسي والأمني، ومن ثم في وحدة العراق، وفي بناء هويته الوطنية وعلويتها. فعلى جميع المكونات والقوى السياسية العراقية الاهتمام بخاطباتها السياسية، ووصياغتها بشكل عقلاني بعيدا عن الانفعالات المكوناتية، وبموجب النسق الوطني، وبما يدلل أن الهوية العراقية هي الإطار الجامع الذي يجمع كل المختلفين، ورمزا وطنيا لكل العراقيين. وأن لا تكون الهوية العراقية مجرد خيار فرعي تلجأ اليه بعض القوى في اللحظة التي يكون معبرا عن مصالحها المكوناتية الضيقة. ان تغليب المصلحة (الهياتية الفرعية) على حساب (المصلحة الوطنية) من شأنها أن يديم حالة الضعف في الدولة العراقية، وحالة الانقسام في المجتمع العراقي. وطالما أن شكل الحكم في العراق هو اتحادي (فدرالي) يسمح بتكوين الاقاليم والتوجه نحو اللامركزية فليس من الحكمة الاستمرار في التأكيد على الهويات الفرعية في مواجهة الهوية الوطنية على الرغم من مضي ما يقرب العشرين عام على التحول من المركزية الشدية الى الفدرالية.

هـ–الانتماء والولاء الوطنيين، وهما عنصران مهمان يجب ان تتضمنهما الخطب السياسية ، وان يكون مادة اعلامية وطنية ، تروج لها وسائل الاعلام المختلفة، وتستضيف الخبراء والمختصين والوطنيين الفاعلين لتصبح ثقافة عامة، يسعى اليها الجميع، ويتغنى بها الشعراء والفنانون، ويتحمل في سبيلها العراقي كل الضغوطات، وتكون سلاحه المعنوي في مواجهة التحديات والصعاب.

2: تحديات بناء هوية وطنية

السؤال الاشكالي الرئيس الذي يواجهه أي باحث في مشكلة الهوية العراقية هو هل العراقيون أمة واحدة، أو مجموعة من الأمم؟

ان الاجابة على يستدعي ضرورة التفريق بين الأمة والقومية والشعب. وهذه المفاهيم انتقلت الى مجالنا المعرفي والسياسي من الأدبيات الغربية وتجارب الامم والدول فيها. وبموجب جوهر مفهوم الأمة الغربي الذي يقوم على وجود مجموعة من السمات والعناصر المشتركة بين مجموعات بشرية تعيش على رقعة جغرافية واحدة، أي إن الأمة لا تعني العرق النقي فهي كذبة كبيرة روجت لها بعض المدارس الفكرية،

فمعظم دول اوربا بنت دولها على مجموعات بشرية من اعراق مختلفة، ولغات متعددة، فحتى القرن التاسع عشر كان نصف سكان فرنسا – على سبيل المثال – لايتحدثون الفرنسية، وايطاليا عندما توحدت كان نسبة المتحدثين بالايطالية لاتتجاوز 17%[1]. ولكن هذه المجموعات البشرية استطاعت تطوير مشاعرها الوطنية واحساسيها المشتركة بالانتماء للوطن (الجغرافية)، وعملت في سبيل ذلك على تنمية ارادة سياسية قومية مع وجود فكر سياسي ونخبة سياسية فذة. وعلى ضوء هذه التجارب العالمية يمكن للعراق ان ينتج تجربته الخاصة اذا ادركت نخبه السياسية سمات شعبه المشتركه ، وعناصر تكوين هويته الوطنية، واضعين بوعي ، وبموجب رؤية وطنية عامة جميع التحديات بنظر الاعتبار، وعلى طاولة المعالجات الحقيقية.

ويمكن ايجاز أهم التحديات التي تواجهها الهوية العراقية:

1-عدم بلورة مفهوم الأمة العراقية فلايزال الدين والمذهب والعرق والطائفة يقف حاجزا منيعا ومعوقا لمثل هذا المفهوم؛ الذي سيكون نواة حية للهوية.[2] فليس مشكلة ان يتمثل العراقي معالم هويته الفرعية كونه مسلم أو مسيحي أو صابئي أو كونه مسلم سني ومسلم شيعي . ولكن المشكلة حينما يتشبث بهويته الفرعية ويعتبرها منطلقا للتعامل مع شركائه في الوطن من بقية الهويات الفرعية الاخرى ولايتعامل من منطلق الهوية العراقية الجامعة ، من هنا يصبح لزاما على الحكومات العراقية ان تسعى الى تكريس الهوية العراقية في مدرك وخيال وتفكير العراقيين لكي تكون الغطاء الجامع لكل العراقيين وبشكل يلغي التطرف في الهويات الفرعية والذي لا يجلب الا مزيدا من التصدع في الهوية الوطنية.

2- الثقافة العراقية لاتزال ثقافة غير منسجمة ومتماسكة على المستوى الافقي (الثقافة العامة) وعلى المستوى العمودي (الثقافة السياسية) فلا يمكن الحديث عن ثقافة واحدة للعراق، بما فيها ثقافة سياسية

[1] – ينظر غنار سكيربك و نيلز غيلجي، مصدر سبق ذكره ، ص 379.

[2] علي طاهر الحمود، العراق من صدنة الهوية، الى صحوة الهويات، بيروت، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية، 2012، ص21.

واحدة، فثقافتنا العامة بما فيها السياسية هي عبارة عن خليط بين الحداثوي والتقليدي والتسلطي، بين القومي والليبرالي والطائفي وهكذا[1].

3–البنى التقليدية، العائلة والعشيرة والطائفة: هذه البنى لاتزال تتمتع بسلطات منافسة للسلطة الوطنية، وتنتج قيم في أكثرها قيم تتعارض مع متطلبات الهوية الوطنية. وعلى الرغم من العائلة والقبيلة والطائفة تضفي على الفرد هويته المميزة ، لكنها ستقف بالضد من الهوية الوطنية ان فُقدت حدود التوازن بينهما.

4–ضعف بنية النظام السياسي، وعدم قدرة الحكومات على وضع خطط ناجعة فيما يتعلق ببرامج تطوير وتنمية الاتجاهات والمشاعر والمدركات والقناعات فيما يخص الهوية الوطنية، اذ اننا نلاحظ ان هناك ميلا الى النكوص الى الهويات الفرعية بسبب استمرار حالة الفشل السياسي على المستويات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية، والخوف من المجهول، وفقدان الامن.

5–التدخلات الخارجية ، وتعامل بعض القوى السياسية معها، بما يؤثر على الهوية الوطنية، فكثير من القوى لاتؤمن بالهوية الوطنية، ولكنها تؤمن بهوية دينية او قومية او مذهبية عابرة للحدود.

6–دعوات الاقلمة والانفصال، في ظل غياب ثقافة دستورية وقانونية تحدد ماهية التحول الى الاقاليم، وتضبط مخرجات التمتع بسلطات واسعة، بعيدا عن المركزية الشديدة. فالواقع يدلل ان التوسع بالحكم الذاتي يجري في غياب ثقافة وطنية، الامر الذي تفهم منه هذه المجموعة او تلك بان الحصول على صلاحيات ومكتسبات هو مقدمة للانفصال والاستقلال عن الدولة الوطنية.

الخاتمة

عملية بناء هوية وطنية جامعة لكل أبناء الوطن الواحد قادرة على بلورة حالة من التوازن في الولاء والانتماء والفخر بالوطن والدولة عملية ليست يسيرة بالمرة وتواجه مجموعة من التحديات. فهي عسيرة لأنها تعبر عن إرادة سياسية ومجتمعية حاضرة في مواجهة التاريخ وسردياته وحضوره القومي في تشكيل الهويات الدينية والاثنية. وليسن من السهولة بمكان تبديل المعتقدات التاريخية ذات الطابع الديني والاثني. وإن كان ذلك ممكن بالنظر الى تجارب عالمية كثيرة فهذا أمر متوقف على ضرورة توافرد عدد من

[1] علي طاهر الحمود، مصدر سبق ذكره، ص ص 21–22.

الاشتراطات منها الوعي الوطني والارادة السياسية والظروف الساندة وغيرها من الاشتراطات التي تكون مقدمة للتحول او الانعتاق من ضيق الهويات الفرعية الى رحاب الهوية الوطنية الجامعة.

في العراق تواجه عملية بناء هويته الوطنية الجديدة – التي يفترض ان تعبر عن تعددية سياسية وتنوعات مجتمعية بشكل طوعي وبما يتناسب والحالة السياسية المتشكلة بعد عام 2003– تحديات قاهرة تلعب فيها السرديات التاريخية والطموحات القومية دورا مثبطا لكل مساعي النخب السياسية والثقافية والمجتمعية التي تحاول أن تؤسس للهوية السياسية.

لايزال العراقيون يفتقدون الى تلك الرؤية التي توازن بين هواياتهم الفرعية وانتماءاتهم الدينية والقومية وبين متطلبات الهوية الوطنية بفعل غياب الرؤية الوطنية التي تعتقد أن للعراق هوية يجب أن تتجاوز الهويات الفرعية فلا يجوز فرض هوية محددة سواء كانت دينية أو مذهبية او قومية على كل العراقيين. بمعنى ان لا تكون الهوية العراقية هوية معبرة عن طائفة واحدة او عرق واحد فقط، بل يجب ان تكون معبرة عن كل العراقيين، وعن ثقافاتهم ومعتقداتهم جميعا، من غير تغليب لثقافة على أخرى أو محاولة فرض ثقافة هوياتية على بقية المكونات الأخرى.

ولاشك فإن لطبيعة الخطاب السياسي أثر واضح في بناء وتعزيز هذه الهوية. لذلك من الضرورة بمكان أن يكون الاعتدال في الخطاب السياسي واحداً من الأدوات الكفيلة في الوصول الى هذا الهدف، هدف بناء أو تعزيز الهوية الوطنية الجامعة، وعلى حد قول (رولان برنتون) فإن الهوية الوطنية ترتبط بشكل أساس بالمشاعر والاحاسيس التي يكنها الناس الى بعضهم البعض من خلال عيشهم المشترك على ارض جغرافية واحدة ورغبتهم في انشاء نظام سياسي واحد[1]. فلا نجعل من البعد التاريخي عامل هدم او انقسام، بل نجعل التاريخ دروس وعبر تستفيد منها الاجيال الحالية، لتتجنب الاجيال القادمة ويلات سوء قراءة التاريخ، وابراز سلبياته ومآسيه. وكذلك الحال ينطبق على الطموحات المكوناتية في التمتع بالحكم الذاتي (الفدرالي). فالفدرالية في المعنى السياسي والقانوني كفيلة بتحقيق ذلك التوازن المطلوب بين أن تكون كردي أو عربي مسلم أو مسيحي وبين أن تكون عراقي.

[1] رولان برنتون، الانثروبولوجيا السياسية ، ط2 ، طهران، 2004، ص 21–46.

التوصيات

البحث في متغيري الاعتدال والهوية الوطنية يجعلنا ملزمين بتسجيل بعض من التوصيات يمكن ان تكون دليل عمل للنخب السياسية والمجتمعية للنظر في تلك الاشكالية التي يوجدها الخطاب السياسي (التائه) في التعبير عن ذاته ومن هذه التوصيات يمكن تثبيت الآتي:

1- تشكيل لجنة من الخبراء في السياسة والقانون والاجتماع من جميع مكونات الشعب العراقي لتحديد مفهوم الامة العراقية، وصياغة مفهوم الهوية الوطنية العراقية بموجب دراسة معمقة للمجتمع العراقي وثقافة مكوناته، وتطلعاتهم.

2- صياغة عقد سياسي واجتماعي يتفق فيه العراقيون جميعا من رموز دينية وسياسية وقوى اجتماعية وثقافية ومؤوسسات دولة على مسائل الهوية والخطاب والامن والاقتصاد والمصير المشترك. في ترتيبات تسودها المصارحة والمكاشفة في قضايا التاريخ والحاضر والمستقبل. فالاختلاف بيننا كعراقيين مسلمين سنة وشيعة، مسلمين ومسيحيين، عرب وكرد ليست أكثر تعقيدا مما كان بين الكاثوليك والبروتستانت في أوربا، بل أننا لم نشهد حروب دينية مدمرة كمان كان حاصلا في أوربا، ومع هذا استطاع المتخاصمون والمتحاربون من التأسيس لهويات ودول وطنية تجاوزت المذابح والصراعات الدينية والعرقية.

3- تشكيل هيأة وطنية تشرف على فعاليات ونشاطات سياسية وثقافية وترفيهية توضع من اجل توحيد العراقيين، وادماجهم، وزيادة تفاعلهم الوطني، باسلوب المصارحة والمكاشفة، بعيدا عن التكاره والتعصب الاعمى. ويمكن اقامة مثل هذه الفعاليات من خلال اقامة المؤتمرات والندوات وورش العمل، وليكن أسمها مثلا (هيأة الحفاظ على الهوية العراقية). وهذا الهيأة تستمد مبررات تشكيلها من المخاوف الحقيقية التي تهدد وحدة العراق وهويته الوطنية.

4- ويمكن لهذا الهيأة أن تضطلع بمهمة مراقبة الخطابات السياسية لوسائل الاعلام والشخصيات العامة والسياسية ممن يهتمون في الشأن السياسي والثقافي العراقي، وترفع التوصيات بذلك الى الجهات المختصة . وأن تقوم بالتنسيق مع هيأة الاعلام والاتصلات بصفتها مسؤولة عن حالات الرصد والمتابعة والمراقبة في كل مايتعلق بالجانب الاعلامي في العراق.

5–ضرورة ان تقوم وزارتا التعليم والتربية في وضع مناهج تعليمية وتربوية ترسخ مفهوم الوطن والوطنية في عقول وقلوب طلابها، وتشرح لهم الأسس العلمية لمفهوم الهوية الوطنية، وان تكون هذه المناهج بموجب ما تضعه لجنة الخبراء اعلاه بعد الاتفاق على طبيعة الدراسة العلمية المكلفة بها.

6–ربط جميع محافظات العراق بخطوط سكك حديد ومواصلات وطيران، واقامة الفعاليات الوطنية بينها، وربطها ايضا بمشاريع اقتصادية وثقافية بما يؤمن اعتماد بعضها على البعض الاخر، وزيادة التواصل فيما بين المحافظات.

7–اصدار القوانين والتشريعات التي تُحَرِم الخطابات السياسية الطائفية والعنصرية، او نشرها ، والترويج لها، وان تقوم الجهات الحكومية المعنية بوضع البرامج التي تكفل تحويلها الى ثقافة عامة بين العراقيين على اختلاف مشاربهم وخلفياتهم الاثنية والدينية.